

## قضايا فساد تلاحق المنظمات الدولية العاملة في اليمن

عدن - أعاد إعلان السلطات المحلية في العاصمة اليمنية المؤقتة عدن اكتشاف كميات من المواد الغذائية منتهية الصلاحية في مستودعات برنامج الأغذية العالمي الحديث داخل الأوساط اليمنية عن الفساد المستشري في المنظمات الدولية العاملة في اليمن وتبديد الدعم الدولي الموجه للإغاثة في البلاد التي تعصف بها الحرب.

ووفقا لوسائل إعلام يمنية، فقد ضبطت السلطات المحلية في عدن كميات كبيرة تالفة من المواد الغذائية وحبوب الأطفال في مخازن تابعة لبرنامج الغذاء العالمي تقدر باكثر من مليون طن بتكلفة بلغت مئات المليارات من الدولارات بحسب محاضر التحقيق المسربة.

وعلى إثر تسليط وسائل إعلام يمنية ودولية الضوء على حجم الفساد في عمل المنظمات الدولية العاملة في اليمن، طالبت الحكومة اليمنية في أغسطس 2019، الأمم المتحدة بتشكيل لجنة تحقيق في وقائع الفساد التي صاحبت أداء بعض المنظمات الأممية والمسؤولين فيها أثناء تنفيذ تلك المنظمات لمشاريعها وبرامجها الإغاثية في البلد.

وجاءت المطالبة الحكومية على لسان وزير الإدارة المحلية ورئيس اللجنة العليا للإغاثة عبدالقريب فتح الذي توجه بخطاب لمسئقي الشؤون الإنسانية في اليمن ليزا غراندي حثها فيه على موافاة الحكومة اليمنية "بملايسات ووقائع الفساد ونتائج هذه التحقيقات واتخاذ إجراءات عقابية رادعة ضد المقصرين والمتورطين في قضايا الفساد واستغلال المنصب".

وكشفت "العرب" في تقارير سابقة عن استخدام قيادات حوثية لطائرات تابعة للأمم المتحدة للانتقال إلى خارج صنعاء والعودة إليها باعتبارهم ناشطين في منظمات حقوقية يمنية واستجابة مسؤولين في المنظمات الدولية العاملة في اليمن لضغوط حوثية لفرض بعض الموالين للجماعة للعمل في المنظمات.

وطالبت الاتهامات بالفساد المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيت، حيث أشار ناشطون يمنيون إلى تضخم حجم الإنفاق في مكتبه بشكل يفوق نفقات المبعوثين الأمميين العاملين في مناطق أخرى مشتتة في العالم.

وتبشرت الناشطة الحقوقية اليمنية المقيمة في كندا رشا جرهوم في وقت سابق سلسلة من الوثائق التي تتضمن حجم الإنفاق في مكتب المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن.

وقالت جرهوم إن ميزانية مكتب المبعوث في اليمن تخطت ما هو مخصص للبعثة في سوريا، حيث بلغت ميزانية المكتب لعام 2019 حوالي 17 مليون دولار ووصلت في 2020 إلى 18 مليون مقارنة بـ 16 مليون دولار للبعثة في سوريا.

وأكدت أن عدد موظفي مكتب المبعوث الأممي إلى اليمن بلغ 95 موظفا العام 2018 وارتفع إلى 101 في 2019، أغلبهم موظفون دوليون، وذلك مقارنة مع سوريا حيث هناك 91 موظفا، مشيرة إلى بلوغ مصاريف مكتب المبعوث المتعلقة بالطيران 1.3 مليون دولار سنويا.

كما نشرت جرهوم وثائق تضمنت موازنة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في الحديدة التي بلغت 56 مليون دولار في العام 2019 بمعدل نفقات شهرية تتراوح بين 2.4 و4.6 مليون دولار، فيما وصل إيجار السفينة التي تتخذ منها البعثة مقرا لها في الحديدة أكثر من 800 دولار شهريا، فيما بلغت تكلفة الإيجارات لسكن البعثة في الفنادق 3 ملايين دولار، والفصل بواقع 1.8 مليون، في حين يبلغ إيجار سكن بعثة برنامج الغذاء العالمي في صنعاء نصف مليون دولار.

ويشير مراقبون يمنيون إلى أن الفساد في المنظمات الدولية العاملة في اليمن فاقم تزد الوضع الإنساني في ظل تبديد القسم الأكبر من الدعم الإغاثي الموجه للبلد في الإنفاق المبالغ فيه على مسائل لوجستية وفنية.

رمح الجبري

الوضع الإنساني في اليمن في اندثار مخيف  
رغم التمويل الدولي



كثيرون ومتشابهون

## انتخابات الكويت تجتر قضايا مستهلكة وتفتح على عهد جديد من صراع السلطتين

### الوضع المالي والتركيب السكاني وملف البدون من ثوابت الحملات الانتخابية

2012 واعتبرت المعارضة أنه يستهدف إضعاف تمثيلها وقوتها في البرلمان. وفي المقابل رأى النائب في البرلمان 2016 محمد الدلال أن هذا النظام "يؤدي إلى تعظيم الأداء الفردي في المجلس على حساب العمل الجماعي الذي هو الأصل في العمل البرلماني وهذا لا يساهم في الإنجاز. كما أن هذا النظام يساهم في تمزيق المجتمع لأنه يجعل التمثيل البرلماني يأتي من مكونات صغيرة وليست كبيرة".

وأضاف "هذا الأمر يجعل الناس ترجع إلى القبيلة والطائفة والعائلة والعرق للفوز بالمقعد، ويكون النسب الاجتماعي أكثر تأثيرا. ويصبح تمثيل النواب لهذه التكوينات الاجتماعية وليس لامة كلها وهو ما يضعف سلطة الدولة المركزية. وبالتالي فإن النائب يركز على أداء المعاملات والخدمات لمن أوصله إلى البرلمان وليس على الأمة وقضاياها الرئيسية".



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

#### انتخابات البرلمان الثامن عشر

- عدد مقاعد المجلس: 50 مقعدا
- عدد المرشحين: 326 بينهم 29 امرأة
- عدد الناخبين: 567 ألفا و694
- عدد الذكور: 273940
- عدد الإناث: 293754

والمدة الدستورية للبرلمان الكويتي أربع سنوات، لكن برلمانات قليلة أتت مدتها كاملة خلال الثلاثين سنة الأخيرة، بسبب الصراعات المتعددة بين الحكومة التي يسيطر عليها أبناء الأسرة الحاكمة والبرلمان الذي يتسم عادة بوجود معارضة قوية.

وقال المواطن حمد العتيبي "الخوف الأكبر هذه المرة لدى المرشحين هو إشاعات كورونا يوم الانتخابات"، وأضاف مشيرا إلى اللجان الانتخابية التي تقام في المدارس "أي مدرسة تطلع عنها إشاعة بوجود كورونا سيعزف الناس عن الذهاب إليها، وهذا قد يغير النتائج النهائية.. وكل مرشح سيحاول أن يدفع بمؤيديه منذ الصباح قبل أي تطورات سلبية في دأثرته".

وشعاراتهم في الشوارع، الإعلانات التجارية عن الساعات الفاخرة والسيارات الجديدة وأدوات التجميل ومحلات الوجبات السريعة.

وحرص الكثير من المرشحين على تسجيل مقاطع فيديو احترافية من خلال شركات إنتاج، ولجا بعضهم للقطات العفوية وتصوير الهواة حتى يكون أكثر قربا من الناخبين، وكان لموقع تويتر النصيب الأكبر من الدعاية الانتخابية.

وفي حين اختار النواب المخضرمون عرض "إنجازاتهم" في البرلمانات السابقة، لجأ المرشحون الجدد إلى الهجوم على البرلمان السابق، وركز بعضهم على انتقاد خصومه ومنافسيه بشكل أكبر.

ويتوقع ناصر العبدلي المحلل السياسي أن تقلل المشاركة في هذه الانتخابات بنسبة عشرة في المئة على الأقل مقارنة بالسنوات الماضية بسبب كورونا التي تكهن بأن تأثيرها سيكون جديرا على الانتخابات.

وقال إن التسويق السياسي للمرشحين تأثر بسبب الجائحة لاسيما بالنسبة للمرشحين الجدد الذين لم يأخذوا فرصة كاملة في التواصل مع الناس بشكل مباشر واضطروا للذهاب إلى مواقع التواصل الاجتماعي التي لا يستطيع الإنسان أن يقول فيها كل أفكاره".

ورغم منع التجمعات إلا أن بعض المرشحين خاطروا بالدعوة العامة لافتتاح مقارهم الانتخابية مع تذييل الدعوة بضرورة "الالتزام بتعليمات وزارة الصحة". وهذه هي الانتخابات الأولى في عهد أمير الكويت الجديد الشيخ نواف الأحمد الذي تولى زمام الحكم في سبتمبر الماضي بعد وفاة الشيخ صباح الذي طبع الحياة السياسية الكويتية بطابعه "الأبوي" الخاص لما يقرب من عقدين.

وتشارك كل أطراف المعارضة في الانتخابات، لكن يغيب عنها أشخاص أشاروا الضجيج في العشرية الأخيرة مثل الناخبين السابقين مسلم البراك (ليبرالي متحالف مع التيارات الإسلامية) الذي سجن في قضية اقتحام مجلس الأمة سنة 2011، وجمعان الحريش (إخوان مسلمون) الملاحق في نفس القضية والغا إلى تركيا.

ويرى مراقبون أن الضعف المتوقع في عملية التصويت سيكون في نهاية المطاف لصالح مرشحي القبائل والسيارات الإسلامية نظرا لارتفاع قدرتها على الحشد.

وتجري الانتخابات وفق نظام الصوت الواحد (صوت فقط لكل ناخب بدلا عن تعدد الأصوات للناخب الواحد) والذي أثار جدلا واسعا عند إقراره في

الانتخابات البرلمانية التي تجرى اليوم في الكويت تستمد أهميتها الاستثنائية من طبيعة الظرف الذي يحف بها كأول استحقال انتخابي في عهد أمير البلاد الجديد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وولي عهده الشيخ مشعل الأحمد، بالإضافة إلى الأزمة المالية الناجمة عن تراجع أسعار النفط وجائحة كورونا. وبينما يفترض نظريا أن يكون البرلمان الذي سطره صناديق الاقتراع مكرسا للوفاق والاستقرار الضروريين لمواجهة المصاعب وتخفيفها، تذهب التحليلات الواقعية إلى اعتبار الانتخابات مجرد محطة لإعادة توزيع النفوذ استعدادا لاستئناف الصراعات والتجاذبات اللصيقة بالحياة السياسية الكويتية.

الصراعات والتجاذبات التي لا تسمح بها أوضاع الكويت في الوقت الراهن. ورغم أن الحملات الانتخابية جاءت هذه المرة ضعيفة وباهتة بسبب كورونا، فإن القضايا التي أثارها الجائحة هيمنت عليها وأعدت إنتاج القضايا القديمة مثل الصحة والتعليم ومعالجة خلل التركيبة السكانية وتضخم أعداد الوافدين، وقفة عديمي الجنسية المعبر عنه بـ"البدون"، وحقوق المواطنة الكويتية المتزوجة من غير كويتي والوضع الاقتصادي المتردي.

كما خلقت الجائحة قضايا وتحديات جديدة مرتبطة بالقضايا القديمة مثل التعليم عن بعد، وحقوق العاملين في الصفوف الأمامية بمواجهة المرض، وتوزيع الكمامات وتوقيته ومشاكل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ويقول حمد العتيبي وهو موظف حكومي يبلغ من العمر 43 سنة إن "القضايا هي هي؛ الصحة والتعليم والإسكان"، ويضيف متحددا لوكالة رويترز "نحن ليس لدينا قضايا جديدة لأنه لم يتم حل القضايا القديمة أصلا".

وبسبب الجائحة ومنع السلطات الصحية لأي تجمعات كبيرة لجأ المرشحون إلى وسائل التواصل الاجتماعي بالدرجة الأولى للوصول إلى قواعدهم الشعبية بالإضافة إلى وسائل الإعلام من قنوات فضائية وصحف ومواقع إلكترونية كبديل لا غنى عنه عن المهرجانات والمآدب الكبيرة وزيارات الديوانيات وإقامة المخيمات.

وأتاح تلفزيون الكويت الرسمي للمرشحين المجال للدعاية لأنفسهم في مقاطع فيديو صغيرة لدقائق معدودة ووضع شعارا واحدا لهذه الفقرة "مرشح أمة.. معا نصنع المستقبل".

واعلنت وزارة الصحة عددا من الإجراءات الواجب اتباعها خلال عملية الإدلاء بالأصوات وأهمها الالتزام بوضع الكمامات ومنع التجمع خارج اللجان الانتخابية وقياس درجة الحرارة وتحديد مسارات للدخول وأخرى للخروج والتمزام الجميع بالتباعد البدني كما تم تخصيص عيادات طبية للحالات الطارئة.

ونافست اللافتات الإعلانية التي تحمل صور المرشحين وأسماءهم

الكويت - بدلي الناخبون الكويتيون اليوم السبت بصوتهم لاختيار أعضاء جدد لمجلس الأمة (البرلمان) في انتخابات هذه المرة ضعيفة وباهتة بسبب كورونا، ألفت فيها جائحة كورونا بظلالها على قضايا الحملات الانتخابية وربما يكون لها تداعيات على النتائج النهائية.

ويتنافس في هذه الانتخابات أكثر من ثلاثمائة مرشح، من بينهم قرابة الثلاثين امرأة، في خمس دوائر انتخابية للوصول إلى المقاعد الخمسين للبرلمان الكويتي.

ويتمتع مجلس الأمة بسلطات تشريعية ورقابية على عمل الحكومة، بيد أن هناك من يرى أن البرلمان يشكل عائقا أمام محادثات الإصلاح الاقتصادي والانضباط المالي في واحدة من أعنى دول العالم بموارد النفط.

فبسبب "إدمان" النواب الكويتيين على استخدام قهقم الدستوري في مراقبة عمل الحكومة، ولجوتهم بشكل مبالغ فيه إلى استخدام آلية استجواب أعضائها، فقد تميزت علاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية بالصراع الدائم الأمر الذي كان يؤدي في أغلب الأحيان إلى اللجوء إلى حل البرلمان وإقالة الحكومة وإعادة تشكيلها في متوالية عيشية أثرت على الأداء العام للدولة التي فوجئت أخيرا بأزمة مالية حادة جراء تراجع أسعار النفط وانتشار وباء كورونا.

وفي السنوات الأخيرة من عهد أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أتجه التفكير في أكثر من مناسبة لإجراء تعديلات دستورية بهدف الحد من سلطة البرلمان لوقف اشتباكه الدائم مع الحكومة، لكن المشروع ظل قيد الحوارات النخبوية، ويبدو أن فرصة الدفع به مجددا تكاد تكون معدومة في عهد الأمير الحالي الشيخ نواف الأحمد الذي لا يضاها سلفه في الكاريزما وما يمتلكه من سلطة اعتبارية إضافية كانت ناجعة في ضبط مراكز النفوذ وتطوير الصراعات لاسيما بين أفراد أسرة آل الصباح الحاكمة.

وعلى هذه الخلفية يُخشى أن تكون إعادة تشكيل البرلمان عبر الانتخابات الحالية، مجرد إعادة توزيع للنفوذ بين مراكز القوى استعدادا لحلقة جديدة من



مفتم كبير